اللجنة الدولية للصليب الأحمر وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

International Committee of the Red Cross and human rights violations In the Democratic Republic of the Congo

د . أبوبكر فضل محمد عبدالشافع

Dr.Abu Bakr Fadhil Muhammad Abd al-Shafi`

اللجنة الدولية للصليب الأحمر وانتهاكات حقوق الإنسان
في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الملخّص:

تعد دولة الكونغو الديمقراطية من أكثر الدول الأفريقية تعرضاً للصراعات والأزمات منذ الاستقلال، هذه الصراعات والأزمات الناتجة عن تلك الصراعات ليست مجرد اختلال وظيفي وإنما صراعات مركبة داخلية واقليمية سياسية وإثنية، أدخلت البلاد وشعبها في أزمات إنسانية بالغة السوء وهشاشة أمنية منقطع النظير، نتجت عنها أزمات هيكلية مستمرة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وقد لعبت اللجنة الدولية للصليب الاحمر دوراً بارزاً في الوقاية والحماية والمساعدات الانسانية بمختلف جوانبها، ولا زالت اللجنة الدولية تقدم خدماتها في وسط المجتمعات الكونغولية المأزومة بالصراعات المسلحة والهشاشة الأمنية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

Abstract:

Since independence DRC considering one of the most African exposure to the conflict & crisis. Those conflict & cri- countries sis resulted to scramble not only to functionally Disequilibrium, but due to complex Humanitarian Conflict; Internal, Ethnics, and political Regionally. The conflict led entire country and their people for the worst fragile security and complex Human-itarian crisis, consguently to continus structal crisis, in addition to sevire Human right violation. ICRC played main vital role for awareness, protection, Aid Assistance still ICRC providing Aid services to the Congolist effected Communities and vulnerable people from Army conflict, fragile security context and Human .right violations

اللجنة الدولية للصليب الأحمر وانتهاكات حقوق الانسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تمهيد:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ونيل دول القارة الأفريقية استقلالها، لم تخلو أفريقيا من ظاهرة الصراعات العرقية والحروب الأهلية، وذلك لوجود ظروف وبيئة ملائمة لانتشارها في ظل غياب سياسات عامة تهدف إلى الحد منها وإدارة التنوع وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن التنموي والمشاركة السياسية الفعالة.

تتميز جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنوع عرقي كبير، وتداخل عرقي مع جيرانها، وقد سبب ذلك الكثير من الصراعات والحروب الأهلية المدمرة داخلها ومع جيرانها، حتى أصبحت منطقة البحيرات العظمى ترادف في أحيان كثيرة مصطلحات العنف والحرب الأهلية والإبادة الجماعية والأزمات المتكررة، وغدت مصدراً لتهديد الأمن العالمي والأمن الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، بما تحتويها من تفشي لظاهرة النزاعات العرقية التي أصبحت جزءاً من الواقع في أكبر دولة أفريقية جنوب الصحراء وأغناها مواردا.

تعود تلك الصراعات الدامية والمتكررة لعوامل عدة منها، عوامل تاريخية كالاحتلال ودوره في تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، فضلا عن بث ثقافة العداء والكره بين المكونات العرقية المختلفة في الوطن الواحد من خلال سياسات فرق تسد ومحاباة قبيلة أو طائفة على حساب الأخرى، فضلا عن السياسات الفاشلة للنخب التي حكمت الدول بعد الاستقلال والتي كرست للعرقية والجهوية والاستبداد وغيرها، فضلا عن مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تناقش الدراسة دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية حقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي في الصراعات المسلحة في جمهورية الكنغو الديمقراطية ،والانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان التي صاحبت تلك الصراعات العنيفة. وفي ضوء ذلك مثلت إشكالية تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وحماية حقوق الانسان في الكونغو الديمقراطية تحدياً للحكومات والمنظمات الدولية، في ظل الصراعات المسلحة السياسية والعرقية المستمرة.

المحور الأول: اللجنة الدولية للصليب الأحمر

خلفية عن نشأة اللجنة الدولية:

تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٨٦٣م[١]، وتسعى هذه المنظمة إلى الحفاظ على قدر من الإنسانية في خضم الحروب. ويسترشد عملها بالمبدأ القائل بوضع حدود للحرب نفسها: أي حدود لتسيير الأعمال الحربية وحدود لسلوك الجنود. وتعرف مجموعة الأحكام التي وضعت استناداً إلى هذا المبدأ والتي أقرتها كل أمم العالم تقريباً، بالقانون الدولي الانساني الذي تشكل اتفاقيات جنيف حجر أساسه.

أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدراسة مقترحات هنري دونان في كتابه «تذكار سولفرينو». فإنه بعد أن وجد دونان نفسه فجأة في ميدان المعركة الفظيع هذا بالصدفة، استجاب لما رآه بنفس الطريقة تماماً التي أصبحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستجيب فيها لحالات الحرب طوال تاريخها: كانت فكرته الأولى هي تقديم مساعدة عملية للجرحى. ومن غير سابق تفكير، طبق مبدأ الإنسانية – السعي «لمنع وتخفيف المعاناة أينما وجدت» – الذي ما زال المبدأ الأساسي للجنتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأكملها، وقام فوراً بعمل كل ما باستطاعته لتنظيم المساعدة لآلاف الجرحى الذين تركوا ليموتو حيث سقطوا[٢].

تطورت فكرة هنري دونان، إلى تقديمه مقترحين سببا نشاطاً كبيراً ونتائج ملحوظة في تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتأسيس وتطوير القانون الدولي الانساني. الاقتراح الأول: كان اعلان أن خدمات الجيش الطبية محايدة، ومنحها شعاراً مميزاً يمكنها من أن تؤدي وظيفتها في أرض المعركة. وكان ذلك هو أساس القانون الدولي الانساني. والاقتراح الثاني: كان إنشاء جمعيات إغاثة طوعية في وقت السلم تعمل كوسائل مساعدة لخدمات الجيش الطبية في وقت الحرب. وكان ذلك هو منشأ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر[٣].

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة ومحايدة تقوم بمهام الحماية الانسانية وتقديم المساعدة لضحايا الحرب والعنف المسلح. وقد أوكلت إلى اللجنة الدولية، بموجب القانون الدولي، مهمة دائمة بالعمل غير المتحيز لصالح السجناء

(١) فرانسوا بونيون، «اللجنة الدولية للصليب الاحمر وحماية ضحايا الحرب»، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ١٩٩٤م، ص ١١.

(٢) إيف ساندوز، «اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها حارساً للقانون الدولي»، تاريخ النشر (٣١ ديسمبر ١٩٩٨م)، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resouces/documents/misc/about-the icrc-311298.htm

(٣) فرانسوا بونيون، مرجع سابق، ص ٧٨.

والجرحى والمرضى والسكان المدنيين المتضررين من النزاعات، وإلى جانب مقرها الرئيسي في جنيف، هناك مراكز للجنة الدولية في حوالي ٨٠ بلداً ويعمل معها عدد من الموظفين يتجاوز مجموعهم ١٢٠٠٠ موظف. هذا وفي حالات النزاع، تتولى اللجنة الدولية تنسيق العمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتحادها العام، واللجنة الدولية هي مؤسس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومصدر إنشاء القانون الدولي الإنساني ،ولا سيما اتفاقيات جنيف(٤).

تتمثل مهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعدة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وأعمال العنف الأخرى، ويُقصد بأعمال العنف الأخرى أو «حالات العنف الأخرى»، العنف الذي لا يصل إلى الحد القانوني ليعرف بنزاع مسلح لكن تمارسه مجموعات كبيرة ويخلِف تداعيات إنسانية. وأُسندت هذه المهمة إلى اللجنة الدولية من قِبل الدول من خلال اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧م وعام ٢٠٠٥م والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ١٩٨٦م.

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر كحارس للقانون الدولي الانساني، وهو دور معقد ذو صلة وثيقة بتأسيس اللجنة نفسها، وعهد به إليها فيما بعد رسمياً من قبل المجتمع الدولي، فاللجنة الدولية للصليب الأحمر معروفة أولاً وقبل كل شيء بعملياتها الميدانية في مساعدة ضحايا النزاع المسلح والعنف الداخلي في أنحاء العالم كافة.

والمعروف بدرجة أقل هو نطاق دورها «كحارس» للقانون الدولي الانساني، وهو القانون المنطبق في حالات النزاع المسلح. وهذه الوظيفة المعقدة ذات صلة وثيقة بتأسيس اللجنة الدولية، وقد عهد بهذا الدور إليها لاحقاً من قبل المجتمع الدولي.

الحاجة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

ما دام يلجأ الناس إلى النزاع لحل خلافاتهم، ستبقى الحاجة إلى منظمات مستقلة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر قائمة لتقديم يد العون للأشخاص المتضررين من أعمال العنف.

ومن المُحزن القولُ إن هذه الحاجة هي اليوم أكبر من أي وقت مضى، ولا تزال النزاعاتُ المسلحة الدولية والداخلية على حد سواء تمزق المجتمعات والبلدان

(٤) اللجنة الدولية للصليب الأحمر: منظمة دولية محايدة، ويكيبيديا على الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1.

في جميع أصقاع الأرض، ونظراً إلى أن عدد سكان العالم الذين يقطنون المدن لا ينفك يتزايد، فغالباً ما تُشن النزاعات في الشوارع وفي وسط الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون.

وفي غضون ذلك، تتسبب أشكال أخرى من العنف، بين الشبكات الاجرامية، والعصابات وقوى الشرطة، والمجموعات الإثنية، بمعاناة أشد من أي وقت مضى، لأسباب يُعزى جزء منها إلى تزايد توفّر الأسلحة العسكرية.

في جميع هذه الحالات، لا يزال الأشخاص الذين لا يُشاركون في القتال يُقتلون بشكل عشوائي أو حتى يستهدفون، وتُجبر مجموعات كبيرة من الأشخاص على الفرار من منازلها، فيُحرمون من الوصول إلى الغذاء والماء والمأوى(٥).

يرمي عملُ اللجنة الدولية إلى حماية أرواح الأشخاص المتضررين من أعمال العنف وكرامتهم. وتعتمد اللجنة الدولية لتحقيق ذلك نهجاً شاملاً ومتكاملاً يشمل ثلاثة مجالات عمل مختلفة، هي: الحماية والمساعدة والوقاية، لكنها مترابطة ترابطاً وثيقاً. وينوِر العمل المنجز في واحدٍ من هذه المجالات الإجرائية التي تُتخذ في المجالين الآخرين ويعززها ويكملها.

الحماية: تسعى اللجنة الدولية جاهدة إلى حماية حياة المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى وصحتهم وكرامتهم، بما فيهم المحتجزون. وتقوم اللجنة بذلك عبر تشجيع السلطات الحكومية والمجموعات الأخرى على تحمُل المسؤوليات التي تقعُ على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقواعد الأخرى التي تحمي الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

المساعدة: تساعد اللجنة الدولية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة من خلال توفير الماء والمأوى؛ وتعزيز الأمن الاقتصادي؛ وتحسين الرعاية الصحية (بما في ذلك جراحة الحرب وتوفير الرعاية للمتضررين)؛ وتأمين التصرف السليم بجثث القتلى وتحديد هويتهم؛ ومساعدة ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

الوقاية: تعمل اللجنة الدولية على المستويات العالمية والاقليمية والمحلية على تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. ونحن نعملُ على التوعية بالمسائل الحاسمة التي تُثير مشاغل إنسانية(٦).

كما تسعى اللجنة الدولية إلى التخفيف من الآثار الضارة للنزاعات المسلحة

(٥) تعرَّف على اللجنة الدولية للصليب الأحمرICRC، Geneva -Switzerland (إبريل 2016م)، ص 4.

(٦) تعرَّف على اللجنة الدولية للصليب الأحمرICRC ، مرجع سابق، ص ٧.

على حياة الناس وكرامتهم عبر تذكير جميع أطراف النزاع على نحو حثيث بوجود قواعد ينبغي احترامها حتى في أوقات الحرب. وقواعد الحرب مضمنة في قانون يشار إليه عامة بقانون الحرب أو بالقانون الدولي الانساني. والغرضُ من هذا القانون منعُ المعاناة البشرية والحد منها في حالات النزاع المسلح(٧).

إن اللجنة الدولية جزء من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تضم أيضاً ١٩٠ جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعمل الجمعيات الوطنية داخل بلدانها بينما يتولى الاتحاد تنسيق استجابة الجمعيات الوطنية لمواجهة الكوارث غير الناجمة عن نزاع مسلح. والاتحاد شريك رئيسي للجنة الدولية، لا سيما حين تتزامن النزاعات مع كوارث طبيعية.

عندما تندلع أعمال القتال، يحتاج الناس الذين يَعلقون في براثن العنف إلى المساعدة على وجه السرعة. ولذلك، تُبقي اللجنة الدولية على عملياتها في مناطق النزاع المسلح وأعمال العنف الأخرى، وعلى مكاتب وبعثات في العواصم والمدن الرئيسية التي تُشكِل مراكز إقليمية مهمة لتنسيق المساعدات وتوزيعها.

وللمنظمة بعثات ووفود في نحو ٨٠ بلداً في مختلف أنحاء العالم، وأغلبية الموظفين العاملين لديها الذين يفوق عددهم ١٤ ألف موظف هم من مواطني البلدان التي يعملون فيها. ويعمل في مقر اللجنة الدولية في جنيف في سويسرا، حوالي ٩٠٠ موظف على صياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى المنظمة وتنفيذها، فضلاً عن تقديم الدعم الحيوي للعمليات الميدانية والإشراف عليها(٨).

المحور الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الكونغو الديمقراطية

ابتُليت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٦م بالنزاع الذي وصل إلى قمة الاشتعال في أغسطس ١٩٩٨م. فبينما امتد القتال عبر الجزء الأكبر من البلاد ليشمل العديد من الجماعات الكونغولية المسلحة والقوات المسلحة الأجنبية، هرب عدد لا يحصى من الناس من منازلهم. واتجه الكثيرون منهم إلى المراكز الحضرية الكبيرة، إذ تزايد الضغط على الموارد والبنية الأساسية.

وأصاب الفقر الأشخاص النازحين والمقيمين المحليين، وغالباً ما كانت الاحتياجات الأساسية كالطعام ومياه الشرب النظيفة منعدمة. وتقدم اللجنة الدولية

(٧) المرجع نفسه، ص 42.

(٨) تعرّف على اللجنة الدولية للصليب الأحمرICRC ، مرجع سابق، ص ١٣.

للصليب الأحمر إلى كل من الجماعتين الحماية والمساعدة لكفالة اتباع منهج متزن والاستجابة بكفاءة وتكامل لاحتياجات أكثر الناس ضعفاً. وكثيراً ما تشتت أفراد العائلات أثناء الهرب وانقطع الاتصال ببعضهم البعض.

وحافظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال النزاع على تواجدها في المناطق التي يسيطر عليها الجانبان. ففي المناطق الشرقية الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة، تلقى ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص، غالبيتهم من النازحين، مساعدة منتظمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر شملت الأطعمة والمواد الأخرى مثل البذور والأدوات الزراعية. إضافة إلى هذا، ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نحو ٦٣ ألف من الأشخاص النازحين على العودة إلى قراهم وزودتهم بالمساعدات العينية للبدء في استزراع الأرض مرة أخرى.

وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الحكومية في الجنوب، إذ وجدت أعدادا كبيرة من الأشخاص النازحين –يقدرون بعشرات الآلاف– في حاجة ماسة للمساعدات الطبية، زودت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السلطات الصحية والمستشفيات بالإمدادات الطبية الضرورية. وفي لوبومباشسي، تلقى ٥٠ ألف شخص بذوراً، كما ساعدت اللجنة الدولية ٤٠٠٠ شخص نازح إضافي اجتمعوا في أربعة مواقع. وفي كينشاسا، إذ انقطع توزيع إمدادات من الأغذية التقليدية، حصل ٢٥٠ ألف شخص من الضعفاء في أفقر أحياء العاصمة على بذور وأدوات زراية بناء على المشاريع الزراعية التي تم تنفيذها بالتعاون من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(٩).

ومثل توفير العلاج الطبي المناسب للجرحى والمرضى أولوية للجنة الدولية للصليب الأحمر، خاصة أثناء النزاع الأخير بين الجيشين الرواندي والأوغندي في كسنجاني (ثالث أكبر المدن في البلاد ويقدر تعداد سكانها بنحو ٦٠٠ ألف نسمة). وقد خلف القتال الضاري أكثر من ١٦٠ قتيلاً، أكثرهم من المدنيين، ١٢٠٠ جريح، كما أبلغ عن مئات من العسكريين المصابين. فضلا عن هذا، تم تسجيل ٧٥٦٤ شخصاً نازحاً في سبعة مواقع.

وأثناء القتال والأعمال العدائية، ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بانتظام السلطات الأوغندية والرواندية بالتزاماتها بناء على القانون الدولي الانساني، وخاصة حماية السكان المدنيين من خطر العمليات العسكرية. وبفضل الاحترام الذي أبداه الطرفان المعنيان، استطاع موظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كيسنجاني توصيل المعونة إلى المنشآت الطبية التي كانت تقوم بعلاج جرحى

(٩) نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتصلة بالنزوح الداخلي – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – قطاع الشؤون الانسانية، تقرير نشر بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠٠٠م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٦م، على الرابط:https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5yqfvb.htm.

الحرب.

كما واجه المتطوعون المحليون من الجمعية الوطنية للصليب الأحمر المخاطر الناجمة عن الصراع المسلح ليقدموا خدماتهم.

وفي كيسنجاني، تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع عدد من المنظمات الانسانية الأخرى، وخاصة أطباء بلا حدود وأوكسفام. كما تعمل بالتنسيق م بعثة الأمم المتحدة للمراقبة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية(١٠).

الأوضاع الانسانية في الكونغو:

بالرغم من المبادرات العديدة التي تبنتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من الجهات الانسانية الفاعلة، لا يزال الوصول إلى آلاف الضحايا مستحيلاً. وفي مناطق مثل «ماسيسي» و «كيلوليروي» و «مويسو» و «روتشورو» لا تسمح الحالة الأمنية الهشة بتقييم دقيق للوضع الانساني السائد أثناء النزاعات المسلحة العنيفة، وتجعل أي تدخل من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو غيرها من المنظمات الانسانية صعباً أو حتى محالاً.

بعد أن تفاقم النزاع المسلح في ديسمبر ٢٠٠٧م، وجد آلاف المدنيين أنفسهم محاصرين بين مختلف القوات المتحاربة واضطروا إلى الفرار من مناطق القتال. ونتيجة لاستمرار القتال في مناطق «ماسيسي» و «روتشورو»، و «جنوب كيفو في منطقة المرتفعات في كاليهي»، عانى السكان النازحون من حالة استضعاف كبير جراء انتشار العمليات العدائية. فقد اضطر الكثير منهم إلى الهرب مرات عديدة ومع العائلات التي كانت قد استضافتهم في البداية. وغالباً ما تعرض هؤلاء الذين يبحثون عن مأوى لأعمال نهب وانتهاك لسلامتهم البدنية أو كانوا ضحايا عنف جنسي.

وفي شمال كيفو، لجأ بضعة آلاف من النازحين الإضافيين القادمين من إقليم «ماسيسي» إلى المخيمات القديمة القائمة حول مدينة «غوما». فقد هرب عدد كبير آخر من النازحين نحو الشمال ولجأوا إلى مدن «نيانزالي» و «كيبيريزي» و «كنيابايونغا» وهي مواقع قريبة من مناطق القتال ويصعب بالتالي للمنظمات الإنسانية الوصول إليها. وتبرز المشكلة نفسها بالنسبة إلى الوصول إلى النازحين الموجودين في منطقتي «كيلوليروي» و «كيتشانغا» والذين لا يزال عددهم غير دقيق.

(١٠) نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتصلة بالنزوح الداخلي – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – قطاع الشؤون الانسانية، تقرير نشر بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠٠٠م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٦م، على الرابط:https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5yqfvb.htm.

كما انضمت أكثر من ألفي عائلة هربت من منطقة المواجهات حول مدينة «ساكي» (شمال كيفو) إلى النازحين الموجودين في اقليم «كاليهي» في جنوب كيفو. ولا يستطيع السكان المقيمون هناك استقبال جميع النازحين وقد تجمع عدد من الوافدين الجدد في مدينة «مينوفا» في جنوب كيفو. ولا توجد حتى اليوم أي مرافق لإيواء هؤلاء النازحين وبعضهم لا يملكون أي شيء ويواجهون صعوبات هائلة في تلبية حاجاتهم الأكثر ضرورة.

يعيش النازحون في اقليم «كاليهي» داخل مناطق تشهد وجودا ملفتاً لرجال مسلحين لا سيما في مناطق المرتفعات، ويبقى أمنهم مثيراً للقلق.

شرق الكونغو واللاجئون:

عانت منطقة شرق الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال من تكرار الصراعات المسلحة ذات الطابع الإثني، بدأت الصراعات المسلحة في شرق الكونغو منذ بدايات تجمع اللاجئين فيها في ظل ظروف سياسية وأمنية متفجرة في رواندا في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، حيث تحول اللاجئون فيها إلى غزاة ومخيمات اللجوء إلى ثكنات عسكرية، وقد أفرزت تلك الحالة تعقيدات سياسية وهشاشة أمنية مستمرة واضطراب في علاقات الكونغو بدول الجوار.

تعود مشكلة لاجئو رواندا في الكونغو لاضطراب الأوضاع المتغيرة والمتفجرة في رواندا وبورندي، فعندما طالب التوتسي في رواندا وبورندي بالاستقلال عن بلجيكا منذ منتصف الخمسينيات حنق عليهم المستعمر وقرر تأديبهم بإجراء انتخابات عامة عام ١٩٥٩م أسفرت عن فرز الأغلبية الساحقة من الهوتو وتهميش التوتسي الذين كانوا يحكمون البلاد منذ فترة طويلة، وقد ترتب عن ذلك فرار ١٢٠ ألفاً من التوتسي من رواندا بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦١م ذهب نصفهم إلى مقاطعة كيفو، وانضموا إلى التوتسيين الروانديين المقيمين في نفس كيفو منذ العشرينيات(١١). ونتيجة لتلك التحولات الديمغرافية وقعت صدامات بين السكان المحليين والقادمين الجدد كنوع من الصراع الإثني للسيطرة على الموارد والنفوذ.

اتبعت حكومة الجنرال موبوتو سياسة تمكين وتجنيس اللاجئين التوتسيين والترحيب بهم في الكنغو، خاصة في السبعينيات، ونسبة لتلك السياسة واستمرار الحروب في دول الجوار، فقد تواصل وفود اللاجئين نحو الكنغو، حيث وصل في عام ١٩٧٣م حوالي ٣٠ ألفاً من الهوتو البورنديين إلى اقليم كيفو فارين من الأحداث الإثنية الدامية هناك، وفي عام ١٩٧٨م عاد إلى الكونغو بعد العفو

(١١) عبدالله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٩٧.

العام ما يزيد على ١٥٠ ألفاً من الكونغوليين الفارين للخارج في فترات سابقة نتيجة للصراع المسلح ضمن مشروع دولي تكلف حوالي مليار ونصف دولار توجه نصفهم إلى اقليم كيفو، وتواصل توافد اللاجئين على شمال شرق الكونغو بوصول حوالي ٥٧ ألف لاجئ أوغندي بسبب أحداث ذلك العام في أوغندا والصراع بين تنزانيا وأوغندا للإطاحة ب»عيدي أمين»، ليتحول شرق الكونغو إلى مأوى لمختلف الإثنيات المحلية والإقليمية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وهشاشة أمنية غير مشجعة على استيعاب هذا العدد من اللاجئين والعائدين(١٢).

وفي عام ١٩٩٣م، بدأت الموجة الثالثة من اللجوء للهوتو البورنديين نحو شرق الكونغو بعد محاولة انقلاب عقبها مذابح إثنية راح ضحيتها ٥٠ ألف شخص، ليكتمل المشهد مع لاجئي الهوتو من رواندا هذه المرة، حيث وفد أكثر من مليونين بما فيهم جيش رواندا السابق، بعد استيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة في كيجالي في يوليو ١٩٩٤م، بعد مجازر الإبادة الجماعية بين الطرفين(١٣). وهكذا تجمع في شرق الكونغو كل ديناميكيات الصراعات العرقية الإثنية والتدخلات الإقليمية والدولية.

حاول موبوتو في أكتوبر ١٩٩٦م، أن يعاقب إثنية التوتسي المؤيدة للزعيم المعارض لوران كابيلا والتي تعيش في شرق الكونغو على الحدود المتاخمة لرواندا ، مما أدى إلى دعم رواندا للتوتسي في الكنغو، وقاد لوران كابيلا قوات شكلها من إثنية التوتسي حرب عصابات ضد موبوتو انتهت بالسيطرة على شرق البلاد. وتلقى كابيلا الدعم من الدول التي استضافت معارضي موبوتو سيسي سيكو وهي أوغندا وبورندي وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وأنغولا(١٤).

شرق الكونغو بؤرة الصراعات العرقية القديمة المتجددة:

منذ عقدين من الزمان تشهد منطقة شرق الكونغو الصراعات المسلحة المحلية والعابرة للحدود، فقد اندلعت عدة صراعات في المنطقة نتيجة للنزاعات العرقية والتدخلات الإقليمية من الدول المجاورة؛ أوغندا، رواندا وبورندي.

فأقلية التوتسي Tutsi الموجودة في شرق الكونغو لم تقطع صلتها مع أقلية التوتسي الحاكمة على الجانب الآخر من الحدود في كل من رواندا، أوغندا، وبورندي؛ مما أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني مع نظام الحكم الأوغندي وحكم الاقلية التوتسية في كل من رواندا وبورندي.

(١٢) سمية بلعيد، مرجع سابق، ص 129.

(١٣) عبدالله الأشعل، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(١٤) «الكونغو الديمقراطية: تاريخ من الصراع»، نزاعات إقليمية، الجزيرة نت، نشر بتاريخ (٣ أكتوبر ٢٠٠٤م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٠م، على الرابط: https://net.aljazeera..www//:https/٢٠٠٤/١٠/٠٣ .

توجد عدة فصائل مسلحة في منطقة شرق الكونغو، أبرزها «تحالف القوى الديمقراطية» الأوغندية، تأسس عام ١٩٩٥م، ولجا إلى الكونغو الديمقراطية، ويضم التحالف مقاتلين فروا من أوغندا، وهدفهم الإطاحة بالرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، وقد ضم هذا التحالف تحت لوائه الحركات المعارضة للسلطة القائمة في أوغندا؛ من بينها: «الحركة الديمقراطية المتحدة»، و «الجيش الوطني لتحرير أوغندا»، وجيش تحرير أوغندا المسلم»، ويتمركزون في سلسلة جبال «روينزوري» على الحدود بين أوغندا والكونغو الديمقراطية.

كما توجد بالمنطقة، «القوى الديمقراطية لتحرير رواندا»، و»القوى الوطنية لتحرير بورندي». وهناك تكهنات غير مؤكدة في هذه المنطقة تزعم بأن الهجمات الأخيرة في شرق الكونغو كانت من تنفيذ «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش)، وأن ثمة ارتباطاً بين تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية وتنظيم داعش، لكن لا زالت هذه المسألة غير واضحة(١٥).

ونسبة لاستمرار الصراعات المسلحة بين الجماعات الإثنية المختلفة لعقود في الكونغو، تركت تلك الصراعات آثاراً إنسانية بالغة منها انتهاكات لحقوق الملايين من المواطنين بموجب القانون الدولي الانساني ونقص في الغذاء والدواء وغيرها من الحاجات الضرورية.

ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والأمنية وصاحبتها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، تدخلت المنظمات الإنسانية الدولية لمواجهة تلك الافرازات السالبة، وقد لعبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدور الأبرز وسط هذه المنظمات في مساعدة المجتمعات المتأثرة بالصراعات في الكونغو الديمقراطية.

التوعية بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الانساني:

حافظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتصالاتها الثنائية مع جميع أطراف النزاع من أجل تذكيرها بواجباتها بموجب القانون الدولي الانساني المتعلقة بحماية الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في العمليات العدائية أي المدنيين وجرحى الحرب والأشخاص المحتجزين لأسباب ترتبط بالنزاع. أما العمل المحايد والمستقل الذي تقوم به اللجنة الدولية فيسمح لها بأن تكون إحدى المنظمات الانسانية القليلة التي تستطيع الاتصال بجميع حاملي السلاح. وبالرغم من الأوضاع الأمنية بالغة الصعوبة، تمكنت فرق اللجنة الدولية من الاستمرار

(١٥) على متولي أحمد، "تصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: الأسباب والآثار"، تاريخ النشر (3 ديسمبر 2019م)، تاريخ الزيارة 21/3/2021م، على الرابط: https://www.giraatafrican.com/home/%D٨%B٥%AA%D٨%new/%D٨.

في تنقلها في مناطق حساسة والحفاظ بذلك على الحوار القائم.

وتشكل هذه الاتصالات تكملة لأنشطة الوقاية التي تضطلع بها اللجنة الدولية مثل اجتماعات التوعية بالقانون الدولي الانساني التي تنظمها لأفراد القوات المسلحة والإعلانات على الراديو أو البرامج الإذاعية.

سجل مندوبو اللجنة الدولية خلال فترة النزاعات المسلحة في الكونغو، حالات عدة من الانتهاكات التي ارتكبها حاملو السلاح إزاء السكان المدنيين (حالات اغتصاب أو نهب أو تجنيد قسري). وتستخدم هذه البيانات مع الحرص على عدم كشف هوية الضحايا، أساساً للتدخل لدى أطراف النزاع. ويتعلق الأمر بمساع ثنائية وسرية تهدف إلى تشجيع الأطراف المتحاربة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحد من آثار النزاع(١٦).

تجنيد الأطفال في الكونغو:

يجري تجنيد الأطفال وضمهم إلى صفوف المقاتلين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالرغم من الحماية التي تشملهم بموجب القانون. تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمواجهة تجنيد القصر وتعمل على كفالة عودتهم إلى كنف أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بالإضافة إلى دعم النشاطات الرامية إلى منع تجنيدهم مرة أخرى.

تمكنت اللجنة الدولية في عام ٢٠١٤م، بفضل جهودها من إعادة ٢٨٣ طفل إلى أسرهم بعد تسريحهم من الأعمال القتالية سواء كانوا من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتنظم اللجنة الدولية جلسات نقاش في القرى من أجل تعزيز الوعي لدى زعماء المجتمعات المحلية بشأن التحديات التي يواجهها الأطفال عند عودتهم. يسمح هذا النقاش أيضاً للمجتمعات بتنمية قدراتهم من أجل حماية جميع الأطفال والتعرف على من هم عرضة للتجنيد في صفوف القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة طوعاً أو قسراً.

تدعم اللجنة الدولية الروابط المحلية التي تقدم التدريب للأطفال المعرضين للتجنيد، بما في ذلك الأطفال المسرحين من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، مما يسهل عودتهم كنف مجتمعاتهم المحلية. يشمل التدريب مجالات مثل النجارة والحياكة والحلاقة وصناعة الخبز، ما يمكن هؤلاء الأطفال من بدء أنشطة مدرة للدخل. كما تنظم اللجنة الدولية بالتعاون مع الصليب الأحمر لجمهورية الكونغو

(١٦) جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا)- عرض لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقاطعتي «كيفو»، يناير ٢٠٠٨م، نشر بتاريخ (٩ يناير ٢٠٠٨م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٦م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/resource/documents/update/kinshasa-congo.htm .

الديمقراطية نشاطات ترفيهية في القرى لتعزيز إدماج الأطفال المسرحين من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والقيام في الوقت ذاته برفع الوعي لدى مجموع الشباب في المجتمع المحلي بمخاطر التجنيد(١٧).

ضحايا العنف الجنسي:

لا جدال اليوم في أن الاغتصاب يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء، فالعنف الجنسي يعد للأسف إشكالية واسعة الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي أوج احتدام النزاع، كان الاعتداء على النساء وسيلة لإرهاب مجموع السكان المدنيين بهدف إجبارهم على الفرار واحتلال الأرض، واليوم فإن أعمال العنف الجنسي مثل الاغتصاب تقترف بالأحرى كامتداد لأعمال النهب. ويظل ذلك يحدث في ظل سياق من بقاء المجرمين بمنأى عن العقاب، ولا يزال تماسك المجتمع المحلي يتضرر بالقدر نفسه من جراء ذلك، ويتم تطليق نساء كثيرات إذ يُنظر إليهن كخائنات أو حاملات للموت. ربما كان مرد ذلك الخوف من الايدز ولكن هناك اعتقاد بأن لبن الأم قد صار مسموماً، أما عن الأزواج أنفسهم فينتابهم شعور عميق بالعار.

وأياً ما كان عمرها، تكون المرأة ضحية منتظمة للاغتصاب أو العنف الجنسي أثناء الهجمات على القرى أو عند تواجدها في الحقول إذ تمارس العمل، وفي أغلب الأحيان يكون مقترفو هذه الأعمال من الرجال المسلحين، فرادى أحياناً وجماعات في أحيان أخرى، وذلك في حضور الأسرة والزوج والأبناء.

في ظل هكذا أوضاع الانسانية السيئة، تعمل اللجنة الدولية على صعيدين مختلفين، هما الطبي والنفسي. ففي المرافق الصحية التي تدعمها اللجنة الدولية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم إدخال عناية خاصة بضحايا الاغتصاب، وتشمل هذه العناية على وجه الخصوص علاجات تُقدم خلال الساعات الاثنتين والسبعين التالية للفعل ضد الإصابة المحتملة بعدوى فيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب لمرض الايدز والحمل غير المرغوب فيه والأمراض التي تنتقل عبر الاتصال الجنسي(١٨).

يعد العنف الجنسي مشكلة خطيرة في الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة،

(١٧) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "جمهورية الكونغو الديمقراطية: مواجهة مسألة تجنيد الأطفال"، نشر بتاريخ (11 فبراير 2015م)، تاريخ الزيارة ١٧/4/2021م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/war-and-law/conduct-hostilities/democratic-republic-congo/tent-kwngw-jmhwry-dymqrty-idymqrty-ikwngw-jmhwry/tent.

(١٨) الكونغو – كينشاسا: اللجنة الدولية تساند ضحايا العنف الجنسي، تحقيقات، نشرت بتاريخ (2 مارس 2006م)، تاريخ الزيارة 17/4/2021م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/congo-kin-women-٠٦٠٣٠٦.htm.

والتي وصفتها ممثلة الأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراعات، مارغوت والستروم، «بعاصمة العالم للاغتصاب». وكانت لجنة تابعة لمجلس حقوق الانسان قد أكدت وقوع اغتصاب أكثر من ٣٠٠ مدني في الفترة ما بين ٣٠ يوليو و٢ أغسطس ٢٠١٠م في منطقة واليكالي بشرق البلاد(١٩).

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢م الصادر في ٢٠١٣م والمقدم إلى مجلس الأمن، أشار التقرير إلى تدهور الحالة الأمنية منذ مطلع عام ٢٠١٢م في اقاليم أورينتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية المتضررة من النزاع، وتزامنه مع ظهور جماعات مسلحة جديدة منها حركة ٢٣ مارس، وتجدد أنشطة الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعتي رايا موتومبوكي ومايي – ماي لومومبا، عن وقوع العديد من حوادث العنف الجنسي الموثقة وعن تشريد أكثر من ٥٠٠ ألف شخص في كيفو الشمالية، ووقعت أعمال العنف الجنسي وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان، في الأساس، خلال الهجمات التي شُنت على القرى. ولوحظ نمطان رئيسيان، أولهما استهداف الجماعات المسلحة للمدنيين استهدافاً منهجياً بهدف السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية (كما يتضح من الهجمات التي شنتها في إيبولو جماعة مايي – مايي مورغان)؛ وثانيهما أن الجماعات المسلحة والعناصر التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعمد إلى الانتقام من السكان المحليين على نحو يستند في الغالب للأصل العرقي الحقيقي أو المتصور للضحايا، وبهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مفترضة (كما هو الحال في حادث ماسيسي الذي وقع في أغسطس ٢٠١٢م) (٢٠).

وفي الفترة الممتدة بين ديسمبر ٢٠١١م ونوفمبر ٢٠١٢م، وثّقت الأمم المتحدة وقوع ٧٦٤ شخصاً ضحايا للعنف الجنسي في سياق النزاع، من بينهم ٢٨٠ طفلاً. ومن هذا العدد الاجمالي، سجلت ٢٤٢ حالة في مقاطعة أورينتال، و٢٧٨ حالة في كيفو الشمالية، و٢٤٤ حالة في كيفو الجنوبية. ونُسبت المسؤولية عما يناهز ٥٠٪ تقريباً من الحالات الموثقة إلى عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٤٥ ضحية، من بينها ١٣٧ طفلاً) وإلى الشرطة الوطنية الكونغولية (٣٠ ضحية، من بينها ٢٠ طفلاً)؛ ونسبت ١٥ حالة، منها طفل واحد، إلى وكالة الاستخبارات الوطنية. أما الحالات المتبقية وعددها ٣٧٤ حالة، فنُسبت إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٠٣ ضحايا، من بينهم ١٩

(١٩) جمهورية الكونغو الديمقراطية: لجنة حقوق الانسان تدعو الى دعم ضحايا العنف الجنسي، أخبار الأمم المتحدة، 13 أكتوبر 2010م، تاريخ الزيارة 18/4/2021م، على الرابط:https://news.un.org/ar/story/٢٠١٠/١٠/١٣١٢٢٢.

(٢٠) العنف الجنسي في حالات الصراع، مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٣م، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٨م، على الرابط: https://www.un.org/ar/sexualviolenceinconflict٪DA٪.

طفلاً)؛ وجماعة مايي – مايي لومومبا (١٣٨ ضحية، من بينها ٤٢ طفلاً)؛ وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢٠ ضحية، من بينها ١٠ أطفال)؛ وقوات الدفاع الكونغولية (١٦ ضحية)؛ وحركة ٢٣ مارس (٢٠ ضحية، من بينها ١٠ أطفال)؛ وجماعة رايا موتومبوكي (٢٨ ضحية، من بينها ٢٣ طفلاً)؛ وإلى جماعات مسلحة أخرى (٤٦ ضحية، من بينها ٢٣ طفلاً) منها تحالف القوى الديمقراطية المتعاونة مع الجيش الوطني لتحرير أوغندا؛ وجيش الرب للمقاومة؛ وجماعة نياتورا المسلحة؛ والعديد من مليشيات مايي – مايي.

وفي ٢٤ و٢٥ يونيو ٢٠١٢م، أفيد بأن ما لا يقل عن ٢٨ امرأة و٢٣ فتاة تعرضن للاغتصاب في أثناء هجومين على محمية أوكابي للأحياء البرية في إيبولو بإقليم مامباسا (مقاطعة إيتوري) شنهما زهاء ١٠٠ عنصر من جماعة مايي – مايي مورغان. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو الديمقراطية أيضاً ادعاءات تفيد بأن الجماعة المسلحة المذكورة اختطفت العديد من النساء والفتيات في إيبولو خلال نفس الحادث لاستخدامهن كرقيق جنسي. والهجومان يشكلان جزءاً من استراتيجية اعتمدتها جماعتا مايي – مايي لومومبا ومايي – مايي مورغان من أجل ترويع السكان بهدف السيطرة على الموارد المعدنية التي تزخر بها محمية أوكابي الغنية بالذهب. وقد بُذلت جهود لتوفير خدمات الرعاية الصحية والدعم النفسي للضحايا في المرافق الصحية الموجودة في مامباسا ومنديما ونينيا(٢١).

وفي مقاطعة أورينتال أيضاً، أفيد بأنه في مطلع نوفمبر تعرض ما لا يقل عن ٦٦ امرأة و٤ أطفال للاغتصاب على أيدي مقاتلين من جماعة مايي – مايي سيمبا/ لومومبا في اقليم مامباسا. وأفادت التقارير بأن الضحايا استُهدفن في أثناء هجمات شُنت على بعض القرى لتعاونها المفترض مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء تنفيذ عمليات ضد جماعة مايي – مايي سيمبا/ لومومبا كان الغرض منها طرد المتمردين من منطقة التعدين الواقعة في جنوب مامباسا.

وفي اقليم واليكالي (كيفو الشمالية)، أفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، منها ٣٠ حالة اغتصاب على الأقل، في الفترة الممتدة بين ديسمبر ٢٠١١م ومارس ٢٠١٢م خلال اشتباكات وقعت بين قوات الدفاع الكونغولية (التي كانت تُعرف سابقاً باسم المرشدون، والتي ينتمي أفرادها إلى عرقية الهوندي وتتلقى دعماً من الفريق أول بوسكو نتاغاندا) وائتلاف يضم مقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة مايي – مايي أكيلو، في واليكالي ونتوتو وبرازا.

(٢١) العنف الجنسي في حالات الصراع، مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٣م، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٨م، على الرابط: https://www.un.org/ar/sexualviolenceinconflict٪DA٪.

ومن بين الحالات البالغ عددهم ٣٠ حالة، نُسبت ٢١ حالة إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و٩ حالات إلى قوات الدفاع الكونغولية. وادَّعى عدد كبير من الضحايا انهن تعرضن للاغتصاب الجماعي.

وفي اقليم ماسيسي (كيفو الشمالية)، أفادت التقارير بأن خمس نساء وأربع فتيات تعرضن للاغتصاب في ٦ أغسطس ٢٠١٢م بالقرب من قرية كاتويي، خلال هجوم شنه مقاتلون من جماعة رايا موتومبوكي. وارتكبت جرائم الاغتصاب هذه في إطار سلسلة هجمات ذات دوافع عرقية فيما يبدو استهدفت تشريد المدنيين قسراً. ومن بين الجماعات المدعى بتورطها في تلك الجرائم رايا موتومبوكي (عرقية تمبو) المتحالفة مع مايي – مايي كيفوافوا (عرقية نيانغا) التي تستهدف قرى الهوتو، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المتحالفة مع مقاتلي نياتورا (عرقية الهوتو) التي تستهدف مجموعة تمبو العرقية. ووصف الشهود وصول عناصر رايا موتومبوكي إلى القرى وإعلانهم أن على جميع الهوتو مغادرتها وعدم العودة إليها. وأبلغ العديد من الشهود أيضاً عن حالات جرى فيها تشويه الأعضاء التناسلية لرفات الضحايا الذين قتلوا، منها أربع حالات نزع فيها المقاتلون أجنة من أحشاء نساء حوامل.

وفي نهاية نوفمبر ٢٠١٢م، أفيد بأن ما لا يقل عن ١٢٦ امرأة، من بينهن ٢٤ طفلة، تعرضن للعنف الجنسي على يد جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينوفا والقرى المحيطة بها في اقليم كاليهي (كيفو الجنوبية). ووقعت معظم الانتهاكات في أثناء انسحاب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من غوما في أعقاب استيلاء جماعة ٢٣ مارس عليها[٢٢].

التهديدات الأمنية والإنسانية الجديدة في شرق الكونغو:

مع استمرار الصراع السياسي والنزاعات المسلحة، تعرض السكان في الكونغو لظروف يصعب العيش أو التأقلم معها، كالنزوح والتشتت الأسري، والتعرض الدائم لمخاطر الموت والاصابة. وقد أوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) في تقرير لها عن الأوضاع الأمنية والإنسانية في الكونغو الديمقراطية، «تزداد أعداد النازحين كل يوم وتعتبر أعداد النازحين اليوم من جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين الدول الأعلى عالمياً، ويتسع نطاق ممارسة العنف الجنسي في أوقاتالنزاعات

(٢٢) العنف الجنسي في حالات الصراع، مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٣م، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٨م، على الرابط: https://www.un.org/ar/sexualviolenceinconflict٪DA٪ .

المسلحة واعمال العنف [٢٣].

وفقاً لمتابعات الصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن خريطة المناطق الأكثر خطورة وهشاشة أمنية وانتهاكات لحقوق الانسان والأمن الانساني، هي المقاطعات الشرقية الثلاث، وهي إيتوري وإقليم كيفو الشمالي وإقليم كيفو الجنوبي.

ومن الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والأمن الانساني، لجوء بعض الأطراف في الحروب التقليدية أو الحديثة إلى استخدام العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب والتعذيب وإلحاق الضرر النفسي والمعنوي للأشخاص، ونتيجة لتعرض النساء للاغتصاب في مثل هذه الحالات فيصبحن منبوذات وسط أهاليهن ومجتمعاتهن، مما تسبب لهم ضغوطات وأمراض نفسية خطيرة.

ففي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية خاصة في شرقها تتعرض ضحايا العنف الجنسي في الغالب للنبذ ليس فقط من مجتمعاتهن المحلية بل من عائلاتهن أيضاً، ويظل خوف الضحية من الوصم بالعار قيداً يجبرها على عدم إخبار الناس بما تعرضت له، فضلاً عن التماس المساعدة من أحد. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تبعات نفسية، واجتماعية، وطبية جسيمة للضحية والمجتمع ككل [٢٤].

وفي ٣ من يونيو ٢٠١٩م، أدى الهجوم الذي وقع في شرقي الكونغو إلى مقتل ١٦ شخصاً بينهم ٥ فتيات صغيرات دون سن ١٥، وبحسب بيان لمنظمة اليونيسيف فقد أفادت تقارير أممية موثقة، بوقوع الهجوم في قرية موسى الواقعة في منطقة دجوغو شمال إيتوري عاصمة بونيا. والأشخاص ال١٦ هم ممن فرُوا من قبل وعادوا إلى ديارهم، إلا أنهم قُتلوا بالرصاص والسكاكين، وعقب ذلك، فرَّ العشرات من الأشخاص من قرية موسى وتوجهوا إلى القرى المجاورة [٢٥].

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لحقوق الانسان الذي نشر في ١٠ يناير ٢٠٢٠م وتم تحديثه في ٢٧ مايو ٢٠٢٠م، فقد قُتل نحو ١٣٠٠ مدني في عدد من النزاعات المتعددة التي شاركت فيها جماعات مسلحة وقوات حكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال أقل من عام، وقد تصل بعض هذه الحوادث إلى جرائم حرب

(٢٣) النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقرير نشر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(٢٤) جمهورية الكونغو الديمقراطية: التوعية بعواقب وصم ضحايا العنف الجنسي، تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر نشر بتاريخ (13 يناير 2016م)، تاريخ الزيارة 19/3/2021م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/congo-drc-violence-sexual-victims-of-stigmatization.

(٢٥) اليونيسيف تدين بشدة مقتل 5 فتيات صغيرات بإطلاق النار والسكاكين في الكونغو الديمقراطية، أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ (6 يونيو 2020م)، تاريخ الزيارة في 19/3/2021م، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056152.

وجرائم ضد الإنسانية.

وفي يناير الماضي، زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، شمال شرقي إيتوري والتقت ببعض الضحايا في مخيم للاجئين في عاصمة المقاطعة بونيا. وقالت باشيليت في زيارتها: «لقد رُوعت من الفظائع التي سمعتها مباشرة من هؤلاء المدنيين في المخيم في بونيا. تم الاعتداء بوحشية على الأطفال والأمهات، جرحوا شوهوا وقتلوا. هؤلاء الأشخاص يتعرضون للطرد من منازلهم، ويهربون من الجماعات المسلحة، ولا يتلقون أي حماية من الجيش والشرطة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة».

ودعت المسؤولة الأممية في زيارتها، السلطات إلى بذل قصارى جهدها لإدخال أو توسيع وجود قوات الأمن في مناطق النزاع لضمان حمايتها للمدنيين، بدلاً من الاعتداء عليهم، وأضافت باشيليت أن «مسؤولية حماية المدنيين تقع على عاتق الدولة. وعندما تترك الدولة فراغاً، فإنها تعرِض هذه المجتمعات لخطر كبير».

وأشارت المفوضة الأممية إلى أن التجارب السابقة في الكنغو، تظهر أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية. «قد ترقى بعض هذه الهجمات وقتل المدنيين في المقاطعات الشرقية إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، وحثت باشيليت السلطات على الشروع في تحقيقات مستقلة ذات مصداقية وضمان حق الضحايا وأسرهم في العدالة والحقيقة والتعويضات[٢٦].

وتسبب الصراع العرقي في مقاطعة إيتوري بوفاة أكثر من ٣٠٠ شخص في النصف الأول من عام ٢٠٢٠م، وفي الفترة من ابريل ومايو من العام ذاته، تلقت اليونيسيف أكثر من ١٠٠ ادعاء يتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الطفل مثل الاغتصاب والقتل والتشويه والهجمات التي تستهدف المدارس والمرافق الصحية في مقاطعة إيتوري، وقد ذكرت تقارير دولية أن أكثر من ٢٠٠ الف شخص، غالبيتهم من الأطفال، فروا بسبب العنف الشديد في مناطق دجوغو وماهاجي وإيرومو في مقاطعة إيتوري منذ بداية عام ٢٠٢٠م وحتى منتصف العام ذاته فقط[٢٧].

---

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) اليونيسيف تدين بشدة مقتل 5 فتيات صغيرات بإطلاق النار والسكاكين في الكونغو الديمقراطية، أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ (6 يونيو 2020م)، تاريخ الزيارة في 19/3/2021م، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2020/06/1056152.

الخاتمة:

في عام ٢٠٠٩م، نقلت صحيفة نيويورك تايمز أن الناس في الكونغو لم يزالوا يموتون بمعدل ٤٥ ألف وفاة كل شهر، كان سبب هذا الموت الكثير انتشار الوباء والمجاعة، وتدل التقارير على أن نصف الموتى كانوا أطفالا تحت عمر الخامسة. دلت تقارير متواترة على قتل مسلحين للمدنيين وتدميرهم للممتلكات، وعلى شيوع العنف الجنسي، وهو ما أدى إلى هروب مئات الآلاف من المواطنين من منازلهم، وعلى انتهاكات أخرى لحقوق الانسان، أثبتت بعض الدراسات أنه في جمهورية الكونغو الديمقراطية تُغتصب ٤٠٠ ألف امرأة كل عام.

انطلاقاً من دورها الانساني في أنحاء المعمورة كافة وفي مناطق الصراعات المسلحة خاصة، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية حقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي في الصراعات المسلحة في جمهورية الكنغو الديمقراطية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان التي صاحبت تلك الصراعات العنيفة.

قائمة المراجع:

1. فرانسوا بونيون، «اللجنة الدولية للصليب الاحمر وحماية ضحايا الحرب»، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ١٩٩٤م.
2. إيف ساندوز، «اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها حارساً للقانون الدولي»، تاريخ النشر (٣١ ديسمبر ١٩٩٨م)، على الرابط:https:// www.icrc.org/ar/doc/resouces/documents/misc/about-the icrc-٣١١٢٩٨.htm
3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: منظمة دولية محايدة، ويكيبيديا على الرابط: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D٨%A٧%D٩%٨٤.
4. تعرَّف على اللجنة الدولية للصليب الأحمرICRC، Geneva Switzerland– (إبريل ٢٠١٦م).
5. نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتصلة بالنزوح الداخلي – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – قطاع الشؤون الانسانية، تقرير نشر بتاريخ (١٩ يوليو ٢٠٠٠م)، تاريخ الزيارة ١٦/٤/٢٠٢١م، على الرابط:https://www. icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/٥yqfvb.htm.
6. عبدالله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٩٧.
7. «الكونغو الديمقراطية: تاريخ من الصراع»، نزاعات إقليمية، الجزيرة نت،

نشر بتاريخ (٣ أكتوبر ٢٠٠٤م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢٠م، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ .

8. على متولي أحمد، «تصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: الأسباب والآثار»، تاريخ النشر (٣ ديسمبر ٢٠١٩م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/٢١م، على الرابط: https://www.giraatafrican.com/home/new/%D٨%AA%D٨%B٥%D٨.

9. جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا)- عرض لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقاطعتي «كيفو»، يناير ٢٠٠٨م، نشر بتاريخ (٩ يناير ٢٠٠٨م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٦م، على الرابط: https://www.icrc.org/doc/ar/resources/documents/update/2008/congo-kinshasa-update-2008-01-09.htm .

10. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «جمهورية الكونغو الديمقراطية: مواجهة مسألة تجنيد الأطفال»، نشر بتاريخ (١١ فبراير ٢٠١٥م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٧م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/content/idymqrty-ikwngw-jmhwry .

11. الكونغو – كينشاسا: اللجنة الدولية تساند ضحايا العنف الجنسي، تحقيقات، نشرت بتاريخ (٢ مارس ٢٠٠٦م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٧م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/congo-kin-women-060306.htm.

12. جمهورية الكونغو الديمقراطية: لجنة حقوق الانسان تدعو الى دعم ضحايا العنف الجنسي، أخبار الأمم المتحدة، ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٨م، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2010/10/131222.

13. العنف الجنسي في حالات الصراع، مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٠١٣م، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/١٨م، على الرابط: https://www.un.org/ar/sexualviolenceinconflict/%D٨% .

14. النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقرير نشر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/the-conflict-in-dr-of-congo.

15. جمهورية الكونغو الديمقراطية: التوعية بعواقب وصم ضحايا العنف الجنسي، تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر نشر بتاريخ (١٣ يناير ٢٠١٦م)، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٣/١٩م، على الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/sexual-violence-drc-congo-stigmatization-victims-of.

16. اليونيسيف تدين بشدة مقتل ٥ فتيات صغيرات بإطلاق النار والسكاكين في الكونغو الديمقراطية، أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ (٦ يونيو ٢٠٢٠م)، تاريخ الزيارة في ٢٠٢١/٣/١٩م، على الرابط: https://org.un.news/ar/story/2020/06/1056152.